

## القسم رقم ١٧ "العقارات والآلات والمعدات"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ١٧ "العقارات والآلات والمعدات" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية:

التعديلات المدخلة على الفقرات:

١٥.١٧ هـ (إضافة فقرة)

١٥.١٧ هـ إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقييم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات، فيجب أن يقوم بعملية التقييم شخص مؤهل بأعمال التقييم، تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات والآلات والمعدات التي يجري تقييمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

سبب الإضافة:

أضيفت إلى القسم رقم ١٧ فقرة برقم (١٧-١٥ هـ) لاشتراط أن يتم استخدام خدمات مقيّم مؤهل ومستقل إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقييم لفئة من فئات العقارات والآلات والمعدات. وسبب هذا التعديل هو لزيادة الثقة في القوائم المالية، وبخاصة أن أعمال التقييم المهني المرخص في المملكة تعد من المهن الناشئة.

## القسم ١٧

### العقارات والآلات والمعدات

#### نطاق هذا القسم

- ١.١٧ ينطبق هذا القسم على المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات، والمحاسبة عن العقارات الاستثمارية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل مستمر بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. وينطبق القسم ١٦ "العقارات الاستثمارية" على العقارات الاستثمارية التي يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.
- ٢.١٧ العقارات والآلات والمعدات هي الأصول الملموسة التي:
- (أ) يُحفظ بها للاستخدام في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات، أو لتأجيرها للغير، أو للأغراض الإدارية،
- (ب) يُتوقع أن تُستخدم خلال أكثر من فترة واحدة.
- ٣.١٧ لا تشمل العقارات والآلات والمعدات:
- (أ) الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر القسم ٣٤ "الأنشطة المتخصصة")، أو
- (ب) حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية، مثل النفط، والغاز الطبيعي، والموارد غير المتجددة المشابهة.

#### الإثبات

- ٤.١٧ يجب على المنشأة أن تطبق ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة ٢٧.٢ عند تحديد ما إذا كانت ستُثبت بنوداً من بنود العقارات والآلات والمعدات. وتبعاً لذلك، يجب على المنشأة أن تثبت تكلفة كل بند من بنود العقارات والآلات والمعدات على أنها أصل فقط في الحالتين الآتيتين:
- (أ) إذا كان من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند،
- (ب) وإذا كان من الممكن قياس تكلفة البند بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- ٥.١٧ يتم إثبات البنود مثل قطع الغيار والمعدات الاحتياطية ومعدات الصيانة وفقاً لهذا القسم عندما تستوفي تعريف العقارات والآلات والمعدات. وفيما عدا ذلك، يتم تصنيف مثل تلك البنود على أنها مخزون.
- ٦.١٧ قد تستدعي الحاجة استبدال أجزاء من بعض بنود العقارات والآلات والمعدات على فترات منتظمة (مثل سطح مبنى). ويجب على المنشأة أن تُضيف إلى المبلغ الدفترى لبند العقارات والآلات والمعدات تكلفة استبدال أجزاء مثل هذه البنود عندما يتم تحمل تلك التكلفة إذا كان يُتوقع أن يحقق الجزء البديل منافع مستقبلية إضافية للمنشأة. ويُلقى إثبات المبلغ الدفترى لتلك الأجزاء التي تم استبدالها وفقاً للفقرات ٢٧.١٧ - ٣٠.١٧ بغض النظر عما إذا كانت الأجزاء المستبدلة كان قد تم إهلاكها بصورة منفصلة. وإذا لم يكن من الممكن عملياً للمنشأة تحديد المبلغ الدفترى للجزء المستبدل، فيمكن للمنشأة استخدام تكلفة الاستبدال كمؤشر لمعرفة ما كانت عليه تكلفة الجزء المستبدل في الوقت الذي تم اقتناؤه أو إنشاؤه فيه. وتنص الفقرة ١٦.١٧ على أنه إذا كانت للمكونات الرئيسية لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات أنماط مختلفة بشكل جوهري في استهلاك المنافع الاقتصادية، فيجب على المنشأة أن تخصص تكلفة الأصل الأولية إلى مكونات الأصل الرئيسية وأن تقوم بإهلاك كل مكون بشكل منفصل على مدى عمره الإنتاجي.

- ٧.١٧ قد يكون إجراء فحوصات دورية رئيسية للعيوب متطلباً ضرورياً لاستمرار تشغيل بند من بنود العقارات والآلات والمعدات (مثل حافلة) وذلك بغض النظر عما إذا استُبدلت أجزاء من البند أم لا. وعند إجراء كل فحص رئيسي، فإن تكلفة ذلك الفحص الرئيسي يتم إثباتها ضمن المبلغ الدفترى لبند العقارات والآلات والمعدات على أنه استبدال إذا تم استيفاء ضوابط الإثبات. ويُلقى إثبات أي مبلغ دفترى متبقي من تكلفة الفحص الرئيسي السابق (بخلاف الأجزاء المادية). ويتم ذلك بغض النظر عما إذا كان قد تم تحديد تكلفة الفحص الرئيسي السابق ضمن المعاملة التي تم فيها اقتناء أو إنشاء البند. وعند الضرورة، يمكن استخدام التكلفة المقدرة لفحص مستقبلي مشابه كمؤشر لمعرفة ما كانت عليه تكلفة مكون الفحص القائم عندما تم اقتناء البند أو إنشاؤه.
- ٨.١٧ تُعد الأراضي والمباني أصلين قابلين للفصل، ويجب على المنشأة أن تحاسب عنهما بشكل منفصل، حتى عندما يتم اقتناؤهما معاً.

## القياس عند الإثبات

- ٩.١٧ يجب على المنشأة أن تقيس بند العقارات والآلات والمعدات عند الإثبات الأولي بتكلفته.

## عناصر التكلفة

- ١٠.١٧ تشمل تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات جميع ما يلي:
- (أ) سعر شرائه، بما في ذلك الرسوم النظامية وأتعاب السمسرة ورسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للاسترداد، بعد طرح الحسومات التجارية والتخفيضات اللاحقة.
- (ب) أي تكاليف يمكن عزوها بشكل مباشر إلى إيصال الأصل إلى الموقع اللازم والحالة اللازمة حتى يكون قابلاً للتشغيل بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. ويمكن أن تشمل هذه التكاليف تكاليف إعداد الموقع، والتسليم والمناولة الأولية، والتركيب والتجميع، واختبار التشغيل.
- (ج) التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يوجد به إلى حالته الأصلية، وهو الواجب الذي تتحمله المنشأة إما عند اقتناء البند أو نتيجةً لاستخدام البند خلال فترة معينة لأغراض أخرى بخلاف إنتاج المخزون خلال تلك الفترة.
- ١١.١٧ لا تُعد التكاليف الآتية تكاليف لبند العقارات والآلات والمعدات، ويجب على المنشأة أن تثبتها على أنها مصروف عندما يتم تحملها:
- (أ) تكاليف افتتاح مقر جديد.
- (ب) تكاليف إطلاق منتج أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف أنشطة الدعاية والترويج).
- (ج) تكاليف مباشرة الأعمال في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين).
- (د) التكاليف الإضافية الإدارية والعمومية الأخرى.
- (هـ) تكاليف الاقتراض (انظر القسم ٢٥ "تكاليف الاقتراض").

١٢.١٧ يُثبت دخل العمليات العرضية، والمصروفات المتعلقة بها، أثناء إنشاء أو تطوير بند من بنود العقارات والآلات والمعدات ضمن الربح أو الخسارة إذا لم تكن تلك العمليات ضرورية لإيصال البند إلى موقعه المقصود وحالته التشغيلية المستهدفة.

### قياس التكلفة

١٣.١٧ يُعد مُعادل السعر النقدي في تاريخ الإثبات هو تكلفة كل بند من بنود العقارات والآلات والمعدات. وإذا تم تأجيل الدفع لفترة تزيد عن فترات الائتمان المعتادة، تكون التكلفة هي القيمة الحالية لكل المدفوعات المستقبلية.

### مُبادلة الأصول

١٤.١٧ قد يُقتنى بند من بنود العقارات والآلات والمعدات في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من الأصول النقدية وغير النقدية. ويجب على المنشأة أن تقيس بالقيمة العادلة تكلفة الأصل المُقتنى إلا إذا (أ) كانت معاملة التبادل تفتقر للجوهر التجاري، أو (ب) كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وفي تلك الحالة، تُقاس تكلفة الأصل بالمبلغ الدفترى للأصل المُتنازل عنه.

### القياس بعد الإثبات الأولي

١٥.١٧ يجب على المنشأة اختيار إما نموذج التكلفة الوارد في الفقرة ١٥.١٧ أو نموذج إعادة التقييم الوارد في الفقرة ١٥.١٧ كسياسة محاسبية لها، ويجب عليها تطبيق تلك السياسة على كل فئة بأكملها من فئات العقارات والآلات والمعدات. ويجب على المنشأة تطبيق نموذج التكلفة على العقار الاستثماري الذي لا يمكن قياس قيمته العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويجب على المنشأة إثبات تكاليف الصيانة اليومية لبنود العقارات والآلات والمعدات ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تم فيها تكبد التكاليف.

### نموذج التكلفة

١٥.١٧ ب يجب على المنشأة قياس كل بند في فئة العقارات أو الآلات أو المعدات بعد الإثبات الأولي بالتكلفة مطروحاً منها أي إهلاك متراكم وأية خسائر هبوط متراكمة.

### نموذج إعادة التقييم

١٥.١٧ ب يجب على المنشأة قياس كل بند في فئة العقارات أو الآلات أو المعدات يمكن قياس قيمته العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها بمبلغ مُعاد تقيومه، ألا وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي إهلاك لاحق متراكم وأية خسائر هبوط لاحقة متراكمة. ويجب أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام كافي لضمان ألا يختلف المبلغ الدفترى بشكل ذي أهمية نسبية عن المبلغ الذي سيحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. وتقدم الفقرات ٢٧.١١ - ٣٢.١١ إرشادات لتحديد القيمة العادلة. وفي حالة إعادة تقييم بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، فيجب أن يُعاد تقييم كامل فئة العقارات والآلات والمعدات التي ينتهي إليها ذلك الأصل.

- ١٥.١٧ ج في حالة زيادة المبلغ الدفترى لأصل نتيجة إعادة تقويمه، فيجب إثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان "فائض إعادة التقويم". ومع ذلك، يجب إثبات الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي تعكس به انخفاضاً في إعادة تقويم نفس الأصل، سبق إثباته ضمن الربح أو الخسارة.
- ١٥.١٧ د في حالة انخفاض المبلغ الدفترى لأصل نتيجة إعادة تقويمه، فيجب إثبات الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة. ومع ذلك، يجب إثبات الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود أي رصيد دائن في فائض إعادة التقويم المتعلق بذلك الأصل. ويقلص الانخفاض المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقويم.

## الإهلاك

- ١٦.١٧ إذا كانت للمكونات الرئيسية لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات أنماط مختلفة بشكل جوهري لاستهلاك المنافع الاقتصادية، فيجب على المنشأة أن تخصص تكلفة الأصل الأولية إلى مكونات الأصل الرئيسية وأن تقوم بإهلاك كل مكون بشكل منفصل على مدى عمره الإنتاجي. ويجب إهلاك الأصول الأخرى على مدى أعمارها الإنتاجية على أنها أصل واحد. ومع وجود بعض الاستثناءات، مثل المحاجر والمواقع المستخدمة لطمر النفايات، فإن للأراضي عادةً عمر إنتاجي غير محدود وبناءً عليه لا يتم إهلاكها.
- ١٧.١٧ يجب إثبات عبء الإهلاك لكل فترة ضمن الربح أو الخسارة ما لم يتطلب قسم آخر من هذا المعيار إثبات التكلفة على أنها جزء من تكلفة الأصل. فعلى سبيل المثال، يتم تضمين إهلاك العقارات والآلات والمعدات الصناعية في تكاليف المخزون (انظر القسم ١٣ "المخزون").

## المبلغ القابل للإهلاك وفترة الإهلاك

- ١٨.١٧ يجب على المنشأة أن تخصص المبلغ القابل للإهلاك الخاص بأحد الأصول على أساس منتظم على مدى العمر الإنتاجي للأصل.
- ١٩.١٧ قد تشير عوامل مثل حدوث تغيير في الطريقة التي يُستخدم بها الأصل، والبيئى والتآكل الكبير غير المتوقع، والتقدم التقني، والتغيرات في أسعار السوق، إلى حدوث تغيير في القيمة المتبقية للأصل، أو في عمره الإنتاجي، منذ آخر تاريخ تقرير سنوي. وعند وجود مثل هذه المؤشرات، يجب على المنشأة أن تراجع تقديراتها السابقة، وفي حالة اختلاف التوقعات الحالية، فيجب عليها أن تعدل القيمة المتبقية أو طريقة الإهلاك أو العمر الإنتاجي. ويجب على المنشأة أن تحاسب عن التغيير في القيمة المتبقية أو طريقة الإهلاك أو العمر الإنتاجي على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفقاً للفقرات ١٥.١٠ - ١٨.١٠.
- ٢٠.١٧ يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع اللازم وبالحالة اللازمة حتى يكون قابلاً للتشغيل بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. ويتوقف إهلاك الأصل عندما يُلغى إثباته. ولا يتوقف الإهلاك عندما يصبح الأصل عاطلاً عن العمل أو مسحوباً من الخدمة ما لم يكن قد تم إهلاكه بالكامل. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يكون عبء الإهلاك صفرًا، بموجب طرق الاستخدام الخاصة بالإهلاك، عندما لا يوجد أي إنتاج.
- ٢١.١٧ يجب على المنشأة أن تأخذ جميع العوامل الآتية في الحسبان عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل:
- (أ) الاستخدام المُتوقع للأصل. ويتم تقييم الاستخدام بالرجوع إلى الطاقة الإنتاجية المُتوقعة للأصل، أو إنتاجه الفعلي المُتوقع.

- (ب) البلى والتآكل المادي المتوقع، والذي يعتمد على عوامل تشغيلية مثل عدد المناوبات التي سيستخدم لها الأصل، وبرنامج الإصلاح والصيانة، والعناية بالأصل وصيانتته حينما يكون عاطلاً عن العمل.
- (ج) التقادم الفني أو التجاري الناشئ عن التغيرات أو التحسينات في الإنتاج، أو عن التغير في طلب السوق على مخرجات الأصل من منتجات أو خدمات.
- (د) القيود النظامية أو ما شابهها على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة به.

## طريقة الإهلاك

- ٢٢.١٧ يجب على المنشأة أن تختار طريقة الإهلاك التي تعكس النمط الذي تتوقع أن تستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل. وتشمل طرق الإهلاك الممكنة طريقة القسط الثابت وطريقة الرصيد المتناقص وأية طريقة تستند إلى الاستخدام مثل طريقة وحدات الإنتاج.
- ٢٣.١٧ عندما يوجد مؤشر على حدوث تغير مهم، منذ آخر تاريخ تقرير سنوي، في النمط الذي تتوقع المنشأة أن تستهلك وفقاً له المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل، يجب على المنشأة أن تراجع طريقته الحالية للإهلاك، وفي حالة اختلاف التوقعات الحالية، فيجب عليها أن تغير طريقة الإهلاك لتعكس النمط الجديد. ويجب على المنشأة أن تحاسب عن التغير على أنه تغير في تقدير محاسبي وفقاً للفقرات ١٥.١٠ - ١٨.١٠.

## الهبوط في القيمة

### إثبات وقياس الهبوط في القيمة

- ٢٤.١٧ يجب على المنشأة، في كل تاريخ تقرير، أن تطبق القسم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان قد حدث هبوط في قيمة بند أو مجموعة من بنود العقارات والآلات والمعدات، وإذا كان الأمر كذلك، فيجب عليها أن تحدد كيفية إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة. ويوضح القسم ٢٧ متى وكيف تراجع المنشأة المبلغ الدفترى لأصولها، وكيف تحدد المبلغ القابل للاسترداد الخاص بالأصل، ومتى تثبت خسارة هبوط في القيمة أو تعكسها.

### التعويض عن الهبوط في القيمة

- ٢٥.١٧ لا يجوز للمنشأة أن تدرج ضمن الربح أو الخسارة التعويض المستحق من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو فُقدت أو تم التخلي عنها إلا عندما يصبح التعويض مستحق التحصيل.

### العقارات والآلات والمعدات المحتفظ بها للبيع

- ٢٦.١٧ تنص الفقرة ٩.٢٧(و) على أن وجود خطة لاستبعاد أصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً يُعد مؤشراً على حدوث هبوط في القيمة مما يستدعي احتساب المبلغ القابل للاسترداد من الأصل لغرض تحديد ما إذا كانت قيمة الأصل قد هبطت.

## إلغاء الإثبات

- ٢٧.١٧ يجب على المنشأة أن تلغي إثبات أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات:  
(أ) عند الاستبعاد؛ أو  
(ب) عندما لا يُتوقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدام البند أو استبعاده.
- ٢٨.١٧ يجب على المنشأة أن تثبت ضمن الربح أو الخسارة المكسب أو الخسارة من إلغاء إثبات أحد بنود العقارات والآلات والمعدات عندما يتم إلغاء إثبات البند (ما لم يتطلب القسم ٢٠ "عقود الإيجار" خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار). ولا يجوز للمنشأة أن تصنف مثل تلك المكاسب على أنها إيراد.
- ٢٩.١٧ عند تحديد تاريخ استبعاد البند، يجب على المنشأة أن تطبق الضوابط الواردة في القسم ٢٣ "الإيراد" لإثبات الإيراد من بيع السلع. وينطبق القسم ٢٠ على الاستبعاد بالبيع وإعادة الاستئجار.
- ٣٠.١٧ يجب على المنشأة أن تحدد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد، إن وجدت، والمبلغ الدفترى للبند.

## الإفصاحات

- ٣١.١٧ يجب على المنشأة أن توضح عمّا يلي لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المحددة وفقاً للفقرة ١١.٤ (أ) وأيضاً، بشكل منفصل، للعقار الاستثماري المسجل بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم والهبوط:  
(أ) أسس القياس المستخدمة في تحديد إجمالي المبلغ الدفترى.  
(ب) طرق الإهلاك المستخدمة.  
(ج) الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإهلاك المستخدمة.  
(د) إجمالي المبلغ الدفترى والإهلاك المتراكم (مجمعاً مع خسائر الهبوط المتراكمة) في بداية ونهاية فترة التقرير.  
(هـ) مطابقة للمبلغ الدفترى في بداية ونهاية فترة التقرير، تُظهر بشكل منفصل:  
(١) الإضافات.  
(٢) الاستبعادات.  
(٣) الاقتناءات من خلال عمليات تجميع الأعمال.  
(٤) الزيادات أو الانخفاضات الناتجة من عمليات إعادة التقويم بموجب الفقرات ١٥.١٧ ب - ١٥.١٧ د ومن خسائر الهبوط في القيمة المثبتة أو المعكوسة في الدخل الشامل الآخر وفقاً للقسم ٢٧.  
(٥) التحويلات إلى ومن فئة العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (انظر الفقرة ٨.١٦).  
(٦) خسائر الهبوط في القيمة المثبتة أو المعكوسة ضمن الربح أو الخسارة وفقاً للقسم ٢٧.  
(٧) الإهلاك.  
(٨) التغييرات الأخرى.

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة  
القسم رقم ١٧ "العقارات والآلات والمعدات"

ولا يلزم عرض هذه المطابقة للفترات السابقة.

- ٣٢.١٧ يجب على المنشأة أن تفصح أيضاً عما يلي:
- (أ) حقيقة وجود عقارات وآلات ومعدات للمنشأة حق مقيد فيها أو مرهونة كضمان لالتزامات، والمبالغ الدفترية لمثل هذه العقارات والآلات والمعدات.
- (ب) مبلغ التعهدات التعاقدية باقتناء العقارات والآلات والمعدات.
- (ج) إذا كان للمنشأة عقار استثماري لا يمكن قياس قيمته العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فيجب الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن الأسباب التي ستجعل قياس القيمة العادلة لتلك العقارات الاستثمارية منطوياً على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.
- ٣٣.١٧ إذا تم إثبات بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بمبلغ معاد تقويمه، فيجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:
- (أ) تاريخ سريان إعادة التقويم؛
- (ب) ما إذا كان قد تمت الاستعانة بمقيّم مستقل؛
- (ج) الطرق والافتراضات المهمة المطبقة في تقدير القيم العادلة للبنود؛
- (د) المبلغ الدفترية الذي كان سيتم إثباته فيما لو تم تسجيل الأصول بموجب نموذج التكلفة، وذلك لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات المعاد تقويمها؛
- (هـ) فائض إعادة التقويم، مع الإشارة إلى التغير الذي شهدته الفترة وأي قيود مفروضة على توزيع الرصيد على المساهمين.